



توزيع:

مخدود

E/ECWA/HS/CONF.1/2

٢٢ تموز/يوليو ١٩٢٥

الاصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

المؤتمر الاعدادي الاقليمي حول المستوطنات البشرية لآسيا والمحيط الهادئ وغربي آسيا

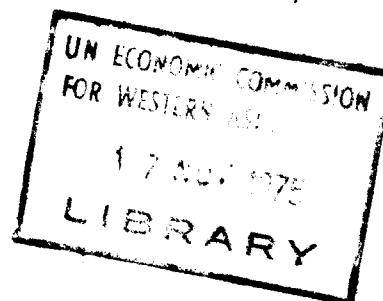
باشراف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

والموطن: مؤتمر الام المتعددة حول المستوطنات البشرية

وبالتعاون مع حكومة ايران

طهران، ٤-١٤٦١ عزيران/يونيو ١٩٢٥



التقرير النهائي

تلطفت الحكومة الإيرانية واستضافت في مدينة طهران بين ١٤ و ١٩ حزيران / يونيو ١٩٧٥ ، المؤتمر الاعدادى الاقليمي حول المستوطنات البشرية لآسيا والمحيط الهادى وغربي آسيا . وأعربت جميع الوفود والأمين العام للموطن : مؤتمر الأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية ، وكل من الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عن التقدير والشكر تجاه الدعم الذى حظي به المؤتمر وتجاه كرم الضيافة من جانب الحكومة الإمبراطورية في إيران .

وحضر المؤتمر ممثلون عن الدول التالية الأعضاء والمشاركة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : استراليا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، ايران ، بابوا-غينيا الجديدة ، باكستان ، بنغلادش ، تايلاند ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اليمنية ، جمهورية اليمان الديمقراطية الشعبية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة قطر ، دولة الكويت ، سريلانكا ، سلطنة عمان ، فرنسا ، الفلبين ، ماليزيا ، المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وارلند الشماليه) ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

ولاحظ المؤتمر تختلف بعض الحكومات الأعضاء عن الحضور وأعرب عن امله في أن تشارك جميع دول المنطقة في مؤتمر نانكوفى ، بحيث يمكن الاستفادة من تبادل الخبرات بين جميع الدول الأعضاء .

وحضر المؤتمر ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية بصفة أعضاء مراقبين .
كما حضره مراقبون عن البلدان التالية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة : تركيا ، رومانيا ، السويد وكندا . وأدى ممثل الحكومة الكندية بيان تحدث فيه عن التسهيلات التي ستقدم في فانكوفى لاستضافة مؤتمر الموطن .

وحضره أيضاً ممثلون عن الهيئات التالية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومركز الإسكان والبناء والتخطيط التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

وحضره كذلك ممثلون عن الوكالات المتخصصة التالية : منظمة الأغذية والزراعة ، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
كما حضره ممثل عن المنظمة الحكومية المشتركة التالية : مصرف الآباء الآسيوي .
واشترك في المؤتمر أيضاً رئيس اللجنة الاعدادية لمؤتمر الموطن .

واشتراك فيه بصفة مراقب المنظمات غير الحكومية التالية : جماعة باهادى الدولية، جمعية الاسكان الريفي العالمية، الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية، الاتحاد الدولي للاسكان والتخطيط ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، رابطة الشعوب الاسلامية، منظمة المدن العربية، والجمعية العالمية للاستراحة والاستجمام (يحتوى الملحق رقم (١) على قائمة كاملة باسماء المشاركين) .

انتخاب اعضاء المكتب .

انتخب المؤتمربالاجماع اعضاء المكتب التالية اسماؤهم : معالي السيد هـ . ج . انصارى (ايران) رئيسا ، معالي السيد بـ . كيونغان (سريلانكا) و معالي السيد مـ . أـ . السديرى (المملكة العربية السعودية) نائبين للرئيس ، الدكتور مـ . جـ . حدادين (المملكة الاردنية الهاشمية) مقررا . و عمل السيد فـ . جـ . رام كسكرتير للمؤتمر .

الوثائق

يتضمن الملحق رقم (٢) قائمة بالوثائق التي وزعت .

جدول الاعمال

يتضمن الملحق رقم (٣) جدول الاعمال الذى أقره المؤتمر .

الموافقة على التقرير

وافق المؤتمربعلى هذا التقرير اثنان جلساته الاخيرة المنعقدة في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٧٥ و تمت الموافقة باتفاق الرأى على التقرير بمجمله وعلى كل المقررات والتوصيات باستثناء ما يلى :
(١) اقرت التوصية الاخيرة (رقم ٢٩) بمعظمها باغلبية ١٦ صوتا و معارضة ٥ اصوات وامتناع ٥ اعضاء عن التصويت . (الدول المؤيدة : افغانستان، اندونيسيا، باكستان، بنغلادش ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة قطر، دولة الكويت ، سريلانكا ، سلطنة عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، الهند . الدول المعارضة : استراليا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، الولايات المتحدة الاميركية ، اليابان . الدول الممتنعة : ايران ، تايلاند ، فرنسا ، الفلبين ، ماليزيا) . (٢) تمت الموافقة على الاشارة الى بنغلادش وفلسطين الواردة في التوصية رقم (١١) باغلبية ١٧ صوتا و معارضة صوت واحد وامتناع ٤ اعضاء عن التصويت .

وترأس معالي السيد هـ . جـ . الانصارى وزير الاسكان والانماء المديني في ايران ، الجلسة الافتتاحية ورحب بالمندوبيين .

وافتتح المؤتمربرسالة موجهة من صاحبة الجلالة امبراطورة ايران ، تلاها الدكتور معينيان رئيس الديوان الامبراطوري . ودعت الرسالة الى القيام بعمل مدروس على المستويين الوطني والعالمي

حتى يتتوفر لكل الشعوب حد أدنى من ضرورات الحياة الاقتصادية - الاجتماعية والطبيعية .

واستمع المؤتمر فيما بعد الى رسالة موجهة من الدكتور كورت فالد هايم الامين العام للأمم المتحدة ، رحب فيها بالمشتركيين وتوجه بالتقدير الى حكوماتهم لقاء اهتمامها ودعمها للعملية الاعدادية المصمدة لعقد مؤتمر فانكوفر .

وأدلى ببيان ايضا كل من السيد انريك بينالوزا الامين العام لمؤتمر المواطن ، والسيد ج . ب . مراميس الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والسيد م . س . العطار الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغرب آسيا .

وأشار السيد بينالوزا في بيانه الى ضرورة اعتماد المؤتمر منهجا واضحا بالنسبة لمشاكل المستوطنات البشرية وصياغة التوصيات التي تضمن تجسيد وجهات نظر البلدان المشتركة ، في جدول اعمال ووثائق مؤتمر المواطن .

والاحظ السيد مراميس ان مؤتمر المواطن سوف يسجل خطوة اخرى ذات صفرى في سلسلة المساعي الدولية الهادفة الى تحقيق تغيير اجتماعي وتحسين ظروف معيشة الغلبية العظمى من بني البشر . كما رحب ايضا باجتماع البلدان اعضاء اللجانتين الاقليميتين التابعتين للأمم المتحدة في منطقة آسيا في هذا المؤتمر .

كما لفت السيد العطار الاهتمام الى اجتماع اللجنتين الاقليميتين في هذا المؤتمر ، واصف قوله انه يعتبر تحسين اوضاع المستوطنات البشرية كدعاة للنضال في سبيل الانماء والتقدم والرفاهية .

ومن ثم استمع المؤتمر الى كلمات ألقاها عشرة خبراء دوليون واقليميون تناولت المباحثات الرئيسية المدرجة على جدول الاعمال والقضايا المتصلة بها .

وفي كلمة الخبراء الاولى حول سياسات الاستيطان البشري الوطنية وانماط الخطط على المستويات الوطنية والاقليمية وال محلية ، ورد اقتراح بان يأخذ المؤتمر بعين الاعتبار عند وضع مثل هذه السياسات النقاط التالية : (١) دور المستوطنات الاستراتيجي في الانماء الوطني ، (٢) امكانية توجيه الانماء الاستيطاني عن طريق السياسات العامة ، (٣) التتابع الطبيعي في بنية السياسات والخطط والبرامج والمشاريع ، (٤) التسلسل الهرمي والعلاقة المتبادلة بين المستوطنات ، (٥) العمل الدولي المتعلق بمستلزمات الانماط الشاملة .

وتطرق الكلمة الثانية الى عدم ملاءمة مؤسسات الاستيطان البشري الحالية . وأشارت الى انه في الوقت الذي يقوم عدد من البلدان بتجربة انماط تنظيمية جديدة ، تدعو الحاجة الى القيام بعمل يحظى بدعم سياسي قوى على نطاق أوسع . ومن الناحية المنهجية ، اقترح في الكلمة التفريق بين الادارة المحلية اليومية ، وبين السلطات المنشأة خصيصا وذات الصلاحيات الواسعة للقيام بالخطط الاقليمي والتي تتتوفر لديها الموارد الكافية من رأس المال .

و حول مواضيع الارض والموارد ، وأشارت كلمة الخبراء الثالثة الى أولوية الارض في سياسة الاستيطان البشري وأبرزت الخطوات التي من شأنها الحدّ من المضاربة ، وتوزيع الاراضي في المناطق الحضرية تبعاً لوجهة استعمالها ، وتحديث تشريع استعمال الاراضي ، وتعديل تخطيط الاستيطان البشري تبعاً لذلك .

وأشير الى انه بالنظر لكون غالبية الشعوب الآسيوية كانت تعيش في جماعات صفيرة ، فان الحاجة تدعوا الى جعل هذه الجماعات اكثر فعالية واكثر قدرة على استيعاب عدد اكبر من الناس اثناء العقود المقبلة . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، عرضت فكرة القيام بمشاريع الانماء على صعيد المناطق ، بحيث ترتبط مجموعات القرى الواقعه في اطار ايكولوجي طبيعي فيما بينها لناحية الاستفادة من المرافق والخدمات .

وتطرقت كلمات الخبراء الاخرى الى مواضيع شاملة ، ضمن اطار اقليمي اكثر تحديداً ، ودعت بين امور أخرى الى تحديد أدق لسياسات الاستيطان على ضوء القيم الاجتماعية والثقافية ، والى اعتماد المعايير المرنة ، بحيث يشارك اكبر عدد ممكن من الناس في استعمال الموارد المتوفّرة ، والى تحديد مناطق الاطمئنان للعمل الدولي ، والى اصلاح البنية الضرائية من اجل الحد من المضاربة في الاراضي وتوجيه انماط التوظيف المالي ووضع خطط استعمال الاراضي الوطنية بالتوافق مع التخطيط الطبيعي الاقليمي والمحلي .

وبعد كلمات الخبراء ، كرس المؤتمر خمس جلسات في الصباح وبعد الظهر لكي تقوم الوفود الوطنية بمناقشة المواضيع الاساسية الخاصة بمؤتمر فانکوفر ، والموقف الاقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وللجنة الاقتصادية لفربي آسيا بالنسبة الى عدّول أعماله .

وقد متعددة وفود تقاريرها الوطنية واجزت السياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية التي تتبعها الان ، ومدى النجاح او التعرّض في تحقيق اهدافها . واتفق الرأى على ضرورة بذل المزيد من الجهد في جميع البلدان من اجل تحسين نوعية حياة الجماهير في المستوطنات البشرية ، وعلى ضرورة الاعتراف بان تخطيط الاستيطان البشري يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الانماء .

وبشأن الحاجة الى السياسات الوطنية ، تم الاتفاق على ان هذه السياسات يمكن ان تتنوع بمقتضى الظروف ، ولكن يقتضي تطويرها وتحسينها وفق ما هو مناسب ، من اجل مواجهة مشاكل الحاضر والمستقبل . كما اشير الى ان مثل هذه السياسات يقتضي ان تتحلّل الخصائص الاقتصادية والطبيعية المحضة لكي تشمل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والبيولوجية . وكذلك أقرّ المؤتمر بالحاجة الى تطوير السياسات السكانية الطويلة الاجل .

وتفق الرأى فيما يتعلق بالمؤسسات المعنية بالمستوطنات البشرية على انها بحاجة الى تطوير ، وصفة خاصة الادارة البلدية ، واقامة تنظيمات مالية جديدة ومستحدثة ، وتكامل وظائف المؤسسات ، وزيادة القدرات الادارية . وقدمت مقترنات عديدة تحدثت عن الحاجة الى طرق مختلفة جذرياً لوضع انماط اجتماعية بديلة ، من اجل تحقيق اهداف ذات فعالية اكبر ومفاهيم اكثر فعالية للمشاركة الشعبية .

وبشأن الاحتياجات والمعايير الدنيا ، اتفق الرأى على ان الاتجاه الذى يتبعه العديد من البلدان النامية في نقل احتياجات ومعايير العالم الصناعي لهم اتجاه خاطئ^٩ ، وعلى انه يقتضي بذل الجهد من اجل تطوير انماط ومعايير جديدة اكثر توافقا مع الاهداف الوطنية والاحتياجات الاجتماعية والثقافية والامكانيات الوطنية . كما أقر ايضاً بان مثل هذه الانماط يقتضي ان تأخذ بعض اعتبار ضرورة المحافظة على توازن الأنظمة الايكولوجية .

وأقر المؤتمرون بوجوب كون المعايير مرنة بحيث تسمح بحدوث تبدل في الوضع . ويمكن ان تتتنوع هذه المعايير وفقاً للمناطق داخل البلدان . ومع ذلك ، جرى التأكيد على انه يمكن وضع المعايير القابلة للتحقيق على الصعيد الوطني ، وعلى ان بلوغ هذه المعايير وتطويرها مع الوقت يقتضي ان يكون هدفاً أساسياً لكل سياسات الاستيطان البشري .

وأشار المؤتمر الى الحاجة لمزيد من الدراسة ، حول أنماط جديدة من المعايير أبعد من الاحتياجات الأساسية الى الفدا^{١٠} والمطلب والأوى ، تقوم بها المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية . وأشار المؤتمر الى ان الأرض والمياه والطاقة تشكل الموارد الرئيسية للمستوطنات البشرية ، وشدد على ان تلك الموارد غالباً ما تكون محدودة وقابلة للنضوب ، وعلى ضوء هذا الواقع يقتضي الادخار في استهلاكها ، واعتماد مفهوم انمائي ايكلولوجي في الاستهلاك على الصعيدين الوطني والدولي .

وتطرقت المناقشة الى موضوع استعمال الأرض ، ومختلف أنماط البناء في المناطق الحضرية ، والعلاقة بين النقل وادخار الطاقة ، والعقبات المتصلة بالبيئة ، والتلوث وانتشار المناطق الحضرية فوق الأراضي الزراعية في الأصل . وأيقن المؤتمرون ان المشاكل الحضرية والريفية في هذه المنطقة تختلف اختلافاً كلياً عن مشاكل المناطق الأخرى وتحتاج في حلها الى اعتماد مفاهيم خاصة .

واقراراً منهم بان الأرض تشكل المورد الأساسي بالنسبة للمستوطنات البشرية ، حتى المؤتمرون على ان توضع سياسات ملائمة للمحافظة على المورد الأساسي جداً والنادر الذي هو الأرض الصالحة للزراعة حيثما يكون ذلك ممكناً ، وعلى ان تتخذ الخطوات من اجل تحاشي استعمال الأرض الصالحة للزراعة لاغراض البناء . واتفق الرأى على ان المساحات القليلة المتوفرة المعدة للبناء في الأصل ، يجرى توزيعها بصورة غير منتظمة ، وذلك اما من حيث الاستعمال واما بالتوزيع بين المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية . وأشار كذلك الى عدم وجود معاولة جدية لتأمين ملكية اجتماعية عادلة للأراضي وأنماط توزيع للأراضي في غالبية البلدان ، على الرغم من ان عدة محاولات للحد من مساوى^{١١} المضاربة المفرطة في الأراضي يجري بذلها في الوقت الحاضر .

وجرى التنويه بوجوب النظر الى الأراضي من خلال المنظار الجمالي لاحتياجات الاستيطان البشري ، بما في ذلك الملكية العامة او الاشراف على مجموعة من الاستعمالات والطرق الاجتماعية ، من اجل استرداد قيمة الأرض المضافة نتيجة للسياسات العامة او للتوظيف المالي . ومع ذلك ، اشير الى ان الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في استعمال الأرض والانماط لم يعالج كفاية في الوثائق التي عرضت على المؤتمر . واتفق الرأى على وجوب توجيه الاهتمام الى موقع المستوطنات

البشرية الجديدة او زيارة مراكز العمل في المستوطنات الحالية وابعادها عن المنازل ، وتعزيز المراقب الاساسية المساعدة ، وتبقية الموارد المالية على ضوء مستلزمات مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية من السكان .

و حول موضوع وكالات التمويل الدولية وورها في ائم المستوطنات البشرية ، استعرض المؤتمر اعمال وسياسات الوكالات الدولية والإقليمية المقدمة للقروض وكذلك الوكالات المعنية التابعة لمجموعة الام المتحدة ، ولا يحظى ان تبدلا هاما قد حصل في سياسات تقديم القروض التي تتبعها الوكالات ، اذ هي تقدم القروض بصفة خاصة للمشاريع المنشأة في المناطق الحضرية . و غالبا ما سبقت هذه التبدلات في السياسة التبدلات التي تقوم بها وكالات وطنية عديدة . واقتصر في المؤتمر ايضا ان توفير مثل هذه المساعدة بشروط معقولة من شأنه توجيه الاهتمام نحو حل مشاكل الاستيطان البشري ، والا يمكن لهذه المشاكل ان تتحقق اولوية ادنى او يمكن ان تبدو صعبة الحل . وفضلا عن ذلك ، اقترح بان على معيار تقديم القروض ان يهدف داعما الى خدمة وتوسيع مفاهيم معينة ، كالمستويات الدنيا من المستوطنات والاستعمال المبتكر للموارد في مشاريع المستوطنات .

و تستطيع وكالات التمويل الدولية ان تقدم مساعدتها في ميادين أخرى من بينها المساعدة التقنية والابحاث وتدریب الموظفين الفنيين وتبادل المعلومات . كما رحب المؤتمر بانشاء المؤسسة الدولية للموطن والمستوطنات البشرية حديثا ، وحث على ان تباشر هذه المؤسسة الجديدة عملها على الفور .

وبشأن التعاون الاقليمي والدولي ، تبيّن للمؤتمرين ان هناك مجالات عديدة لا يزال فيها متسع للكثير من العمل الصيفي ، كما اقرروا بان مسؤولية المستوطنات البشرية تقع بصفة أساسية على عاتق الحكومات الوطنية . وأشار كمثال على التعاون الاقليمي الذي يمكن تعميمه ، الى اجتماع عدد من بلدان جنوب آسيا مع بعضها البعض من اجل تبادل الخبرات والمعلومات .

و تحت بند المسائل الاخرى ، اشار المؤتمر الى تكرر الكوارث الطبيعية والظروف المناخية غير الملائمة المؤثرة على المستوطنات البشرية ، مثل ذلك ، الفيضانات في بنغلادش والنقص الحراري بالموارد المائية في بعض بلدان غرب آسيا . و تبيّن اثنان المؤتمران تلك الامور تستأهل في ذاتها لان تكون موضوعا للتحليل والدعم الانساني . واستمع المؤتمر ايضا الى تقرير خاص قدّمه منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تحضر المؤتمر بصفة مراقب ، تناول مشاكل الاستيطان البشري التي يواجهها الشعب الفلسطيني (انظر الملحق رقم (٤)) .

و من خلال المداولات بين الوفود ، بنا على الخبرات الوطنية والتعلقات والتعقيبات على وثائق الامانة العامة ، وبناء على كلمات الخبراء وتبادل الافكار اثناء المناقشات العامة ، تم الوصول الى الاستنتاجات والتوصيات التالية :

الاستنتاجات

- ١- ان حالة المستوطنات البشرية الراهنة تبعث على القلق . وهي آخذة في التدهور في مواجهة المشاكل ، كالازدياد السكاني غير المنضبط والنقص المتزايد في الموارد والتضخم وحالة الطاقة والتفاوت في مستوى المعيشة الآخذ في الاتساع بين الطبقات الاجتماعية وبين الانظمة الريفية والحضارية .
- ٢- ان مفاهيم التخطيط الحالية لا توفق دائماً في معالجة هذه المشاكل ، ومن الممكن اتخاذ التدابير التصحيحية من خلال المقررات السياسية على أعلى مستوى للقيام باعادة ترتيب الأولويات الضرورية على الصعيدين الوطني والدولي .
- ٣- تتطلب التدابير التصحيحية مفهوماً وطنياً متكاملاً يستند الى الموارد المتوفرة من الاراضي والمياه والموارد الطبيعية والمهارات البشرية وسواءها ، وكذلك الى قيام علاقات عقلانية بين الخطط المحلية والإقليمية والوطنية وبين الاحتياجات والأمكانيات .
- ٤- يقتضي ان يكون هدف كل سياسات الاستيطان البشري في أي بلد ، تأمين مستوى أدنى من الخيرات والمرافق والخدمات ، باعتبار ذلك حقاً طبيعياً لكل البشر حاضراً ومستقبلاً ، والحد من الاستهلاك المفرط للموارد ، مع المحافظة على نوعية الحياة بالنسبة للمستقبل ، والمحافظة في ذات الوقت على البيئة الطبيعية وحمايتها .
- ٥- ان بعض مشاكل المستوطنات البشرية هي نتيجة التدابير عبر الوطنية و/أو الدولية . وبهذا الصدد ، تترتب على الاسرة الدولية وعلى الوكالات مسؤولية خاصة في القيام بالدراسة والبحث عن الحلول .
- ٦- يستطيع مؤتمر الوطن ان يقدم منهجهية عامة لصياغة سياسات الاستيطان البشري . ويبقى على الدول ان تقرر ، ضمن اطار أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية ، سياساتها الاستيطانية الوطنية الخاصة بها .

الوصيات

- ١- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يغير اعتماداً خاصاً لحالة المستوطنات البشرية الراهنة ، بما في ذلك النظر في المؤسسات والبنيات والموارد المالية والتقنيات والمستلزمات الادارية ، مع التركيز اكبر على التخطيط والسياسات المتكاملة .
- ٢- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يدعوا الى قيام اوسع مشاركة شعبية ممكنة في تخطيط وبناء وتحديث وادارة المستوطنات البشرية في المستقبل .
- ٣- يقتضي وضع سياسات وبرامج خاصة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتأمين حاجة المستوطنات البشرية في المستقبل الى العاملين المدربين والكوادر الادارية على المستويات

المحلية والإقليمية والوطنية والدولية .

٤- يقتضي عند تحديث وتحسين المستوطنات البشرية ان تستخدم الى أقصى حد ممكн التقنيات المناسبة التي تعتمد اشكالاً جديدة من المعرفة والتكنولوجيا ، على ضوء مستوى الانماء والعوائق الناشئة عن البيئة .

٥- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يوصي بان تقوم كل البلدان بتفحص دقيق لسياساتها ومؤسساتها الحالية المعنية بالمستوطنات البشرية من أجل تحسينها وسعتها واعتماد او خلق سياسات ومؤسسات جديدة في حال الضرورة .

٦- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ، على ضوء تعدد قضايا المستوطنات البشرية ، ان ينظر في مدى اود رجعة وطريقة وجوب اعتماد المركزية او الامركزية في معالجة هذه القضايا ، تلبية للاحتياجات الإقليمية الخاصة .

٧- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يقر اعلاناً يحدد الشروط النوعية الخاصة بالاحتياجات البشرية الدنيا التي تحقق الكراهة الإنسانية في المستوطنات البشرية وفي مجالات كالفذاء والملبس والمسكن ، حيث لم تتحقق هذه الاحتياجات . ومن ثم ان يدعوا الاعلان الى القيام بالعمل على الصعيدين الوطني والدولي للتحسين المطرد لمستويات المستوطنات من اجل اغناء نوعية الحياة . ويفترض في هذا الاعلان ان يفرق ما بين المستويات الوطنية والدولية ، آخذنا بعين الاعتبار التنوع ما بين المناطق والبلدان وكذلك ما بين مختلف انماط المستوطنات البشرية .

٨- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يتناول بالبحث الحاجة الى سياسات مناسبة تتعلق باستعمال الاراضي وتطوير الريفية والحضرية وغيرها ، ضمن اطار احتياجات الاستيطان البشري ، من اجل تشجيع استعمال الاراضي بصفة عادلة من قبل كل فئات المجتمع تبعاً لمستوياتها .

٩- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يتناول بالبحث ايضاً الحاجة الى سياسات تتعلق بالنمو وتوزيع السكان في مختلف المناطق وداخل البلدان ، مع الانتباه بصفة خاصة الى التوازن الفعال بين المناطق الريفية والحضرية . ويمكن بلوغ هذا التوازن عن طريق التوزيع المتوازي لفرص العمل وتطوير التوظيف المالي والخدمات الاجتماعية .

١٠- يقتضي على مؤتمر فانكوفر ان يتناول بالبحث ايضاً القضايا المتعلقة بمختلف اشكال الهجرة ، الناتجة عن الكوارث الطبيعية ولفرة السكان والعزوف الاقتصادي او عن النزوح القسري .

١١- بالنظر للاحتياجات القصيرة الاجل ، والملحة في بعض الحالات ، التي يواجهها العديد من البلدان النامية كبنغلادش وفلسطين ، حيث يصلح السكان المشردون والذين لا مأوى لهم اعداداً كبيرة ، يقتضي على مؤتمر فانكوفر أن يبحث في اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من المحنـة كخطوة اولى ، وان يبحث في اتخاذ الاجراءات على صعيد المؤسسات من اجل تحرير كل شؤون المستوطنات البشرية .

١٢ - يوصي المؤتمر بقيام التعاون الدولي والاقليمي في المجالات التالية : (أ) اقامة مستوطنات بشرية متكاملة ، (ب) انماط المناطق المختلفة ، (ج) توفير الخدمات الاساسية للمستوطنات البشرية ، من خلال كل السبل الممكنة للتعاون الدولي والاقليمي . ويوصي المؤتمر ايضاً بأن يبحث مؤتمر فانكوفر في عقلنة كل النشاطات المتصلة بقطاع الاستيطان البشري ، بما في ذلك انشاء مؤسسة دولية مستقلة للمستوطنات البشرية تعنى بكل النشاطات والبرامج الدولية الخاصة بقطاع المستوطنات البشرية ، التي تتوزعها الان مختلفاً جهنياً مجموعة الام المتحدة ، بما في ذلك النشاطات التي تتطلع بها تلك المجموعة قبل القيام بالتوظيف المالي . (أُعلن وفـد المملكة العربية السعودية أن بلاده مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري من اجل توفير الموارد المالية والبشرية التي يتطلبها انشاء هذه المؤسسة ، اذا تقرر ان يكون مقرها في المملكة العربية السعودية) . و (د) انشاء المؤسسات المناسبة المعنية بصفة خاصة بقضايا محددة ، التي تقوم بالبحث واستنباط الطرق لدرء او لتقليص أثر الكوارث المتكررة التي تتعرض لها المستوطنات البشرية بفعل العوامل الطبيعية .

١٣ - يوصي المؤتمر بان يعيّن مؤتمر فانكوفر بالقرارات المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي تتخذها جميع الوكالات والهيئات المعنية التابعة للامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، لفرض ادراج تلك القرارات في عدد توصياته .

٤ - يوصي المؤتمر بان يبحث مؤتمر فانكوفر في انشاء لجنة قانونية لصياغة تشريعات نموذجية او لرسم خطوط موجة لاصدار مقررات مؤتمر فانكوفر وارشاد البلدان في حال تطوير التشريع المتعلق بالاستيطان البشري وفقاً لاحتياجاتها ومتطلباتها .

٥ - يوصي المؤتمر بأن على مؤتمر فانكوفر أن يقر المستويات الدنيا للمستوطنات البشرية ، لناحية السكن والصحة ، والمهارات الضرورية لكسب العيش ، والتعليم والرعاية الصحية . ويقتضي ان يكون لهذه المستويات الدنيا وزناً معنواً فتصبح كاعلان لحقوق الانسان .

٦ - يوصي المؤتمر بان يبحث موضوع البلدان والمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والفضيلية في مؤتمر فانكوفر ، وصفة خاصة من ناحية مشاكل نقص القرى البشرية والقوى العاملة المدربة ، وبأن تتناول مداولات مؤتمر فانكوفر أفضل الطرق لمعالجة مشكلة هجرة الاراملة .

٧ - يوصي المؤتمر بتوجيهه انتباه خاص لاحتياجات البلدان الاقل تقدماً بين البلدان النامية ، خصوصاً بالنسبة الى العاملين المدربين في ميادين الاستيطان البشري وتوقعات التعاون الاقليمي والدولي الأخرى .

٨ - يوصي المؤتمر ، كحل جزئي لمشاكل المضاربة بالأراضي ، بان توضع الاراضي الواقعه في المناطق الحضرية والمناطق المترفة عنها تحت اشراف الحكومات المعنية . وأن تبحث التشريعات الهادفة الى استعمالها العادل في ظروف مناسبة ، ضمن اطار السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للدول .

- ١٩- يوصي المؤتمر بتشجيع انتشار البناء افقيا وليس عموديا حيثما يكون ذلك ممكنا ، من أجل تحاشي الاكتظاظ السكاني ، وعلى ألا يتم ذلك على حساب الاراضي الزراعية .
- ٢٠- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يشجع اللامركزية والتنسيق ما بين الوكالات المتخصصة في مجال الخدمات الحضرية .
- ٢١- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يشجع السياسات الخاصة بتوزيع الاراضي وأنظمة التسجيل العقارية .
- ٢٢- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يوصي باتخاذ الخطوات من اجل تسهيل قيام المناقشات العلمية المتعلقة بصفة خاصة بالقضايا الاقليمية والمواضيع التي تهم مجموعات من البلدان .
- ٢٣- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يوصي بأن تقوم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمؤسسة التي انشئت حديثا ، في مجال سياسات التسليف والمساعدة التي تتبعها ، بتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تنفيذ المشاريع الحيوية الهادفة الى تنفيذ سياسات الاستيطان البشري على المستوى الوطني ، وهي السياسات القائمة على أساس السلم الوطني للأولويات .
- ٤٢- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يوصي بان تتعاون جميع الدول ماليا فيما بينها ، من أجل تحمل اعباء تحسين المستوطنات البشرية وفقا لاماكناتها ، وبأن توضع انظمة تحكم استعمال الاموال تبعا لل الأولوية الوطنية .
- ٢٥- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يغير انتباها خاصا لتطوير السياسات المتعلقة بنمو وتوزيع السكان ، والمحفزات التي يتم بلوغ هذه الاهداف من خلالها ، مثل ذلك ، توزيع الصناعة المتوازن على كل انحاء اقليم الوطن .
- ٢٦- يقتضي اعارة الاهتمام الدولي والوطني لتطوير مواد البناء الجديدة محلية ، وللمشاركة الدولية في المعرفة التقنية .
- ٢٧- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يبحث في النقاط التالية الخاصة بالسياسات الوطنية القصيرة الاجل : قيام الحكومات باعتماد وتعزيز نوعية المراقبة البيئية على نماذج المستوطنات البشرية ، واعطاء الاولوية لانشاء المساكن الشعبية وتوزيعها العادل ، والقضاء على العقبات التي تحول دون توفير الارض لانشاء المساكن والمرافق المتصلة بها في المدن ، وتنسيق برامج الاسكان مع المرافق العامة والخدمات ومرافق العمل المجاورة ، والقيام بتنسيق شامل للبناء الصناعي مع الاسكان والمرافق الاجتماعية وتوفير فرص العمل ، وتأمين الاسكان والمرافق والخدمات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الانماء الصناعي والتسلیم بأنها نفقات عامة .
- ٢٨- يقتضي على مؤتمر فانکوفر ان يبحث في النقاط التالية الخاصة بسياسة المستوطنات البشرية الطويلة الاجل : اعتماد سياسات استيطان بشري وطني وخطط لتوزيع السكان ، وتحديد الموارد الوطنية واختيار موقع استيطان بديلة ، والاقرار بأن خلق فرص للعمل يعتبر جزءا لا يتجزأ من التخطيط الصناعي ، وتلافي الانتقال غير الضروري من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ،

و تغريب أنماط الاستيطان التقليدية وفقاً للسلسل الطبيعي ، واعتماد المستويات الاستيطانية الدنيا كجزء من قانون المستوطنات البشرية .

٢٩ - إن المؤتمر الاعدادي الاقليمي حول المستوطنات البشرية، اذ يندد بكل أشكال الهجرة القسرية لأى شعب، بصورة كلية أو جزئية، وبكل أشكال مصادرة الاراضي من قبل سلطة محظوظة لغير من استبدال سكانها الاصليين، وبدبرمير المنازل أو الملكية كشكل من العقاب الجماعي أو الفردى، واز يؤكد أن العمل العادل لقتيبة الشعب الفلسطيني المشرد يمكن في اعادته الى بلاده، وهو أمر أساسى وطرح من أجل حل احمدى أكثر قنایا الاستيطان البشري صفة انسانية في منطقتنا ، وفي مصلحة السلام العالمي ،

يوصي بما يلى :

(أ) أن يرفع أمين عام هذا المؤتمر، بالتعاون مع الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لفريقي آسيا ، تقريراً عن قنایا الاستيطان البشري للشعب الفلسطيني الى مؤتمر فانكوفر (مؤتمر الوطن) ،

(ب) أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة والامين العام لمؤتمر فانكوفر باقصاء إسرائيل ، التي تصرفت باستمرار ضد روح مؤتمر الوطن ، والمسؤولية عن تهجير طيوني عربي فلسطيني بصورة قسرية وتدبرمير المنازل والقرى وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الطبيعية في الاستيطان في وطنه و العيش بسلام و وفاق مع جميع شعوب العالم .